والاسد لشولتس رغبة الاردن وسوريا في ابقاء باب الحوار مفتوحاً مع الولايات المتحدة... [في المقابل]، تمنى شولتس، بشكل خاص على الرئيس حافظ الاسد، الامتناع عن مطالبة الزعماء العرب، في قمة الجزائر، برفض خطة السلام الاميركية، وبعدم التعرض [الى] هذه الخطة بالاسم... وشجّع شولتس الرئيس حافظ الاسد على عقد اجتماع بينه وبين الرئيس اللبناني، امين الجميل، على هامش قمة الجزائر؛ واعتبر ان مثل هذه الخطوة ستساعد على تطوير الحوار الاميركي ـ اللبناني ـ السوري حول المشكلة اللبنانية... وقد تجنّب الاسد اعطاء رد محدد على هذا الاقتراح الاميركي» (**القبس**، ١٠/٦/١٩٨٨). فالاميركيون، «يخشون من انفجار الوضع في فلسطين وامتداده الى الاردن وسوريا ومصر؛ بمعنى ان يشتد الضغط الجماهيري داخل هذه الاقطار لتوجيه ضربة كاسحة للمصالح الاميركية في المنطقة ولصياغة سياسة عربية جديدة تجاه الكيان الصهيوني وتجاه الوجود الاميركي في الشرق الاوسط» (أحمد عبدالرحمن، **فلسطين الثورة**، العدد ٧٠١، ٢٩/٥/١٩٨٨، ص ٥). ونقل عن سياسي عربي «انه لا تزال لدى الاميركيين والاسرائيليين، على السواء، بدائل عديدة صالحة للاستعمال، وهي تثير اقصى حالات الهلع. والمشروع الذي وضع قيد التداول، يقضي، اذا لم تفلح كل المحاولات التي تبذل لحمل الملك حسين على القبول بمحادثات ثنائية مع تل ـ ابيب، بافتعال ازمة في الاردن... [تطرح] موضوع تجزئة الضفة الشرقية، بحيث يكون هناك ' وضع فلسطيني ' يرتبط بكونفدرالية تضم الضفة الغربية، أيضاً، واسرائيل، كما يكون هناك ' وضع اردني ' ؛ فالمهم هو تمزيق [الخارطة] بهذه الصورة الدراماتيكية حتى تفقد الانتفاضة حيويتها وتصبح جزءاً من ذلك الواقع الممزق. [و] لاشك [في] ان الملك حسين يعرف الكثير حول هذا الموضوع، وكذلك الرئيس حافظ الاسد، الذي الح، خلال التقائه بياسر عرفات ... على حماية الاردن، حتى لا يكون البديل [من] فلسطين» (المراقب العربي، **القبس**، ٤ ـ ٥/٦/١٩٨٨، ص ٧). والادارة الاميركية «تأمل من القمة العربية القادمة المساعدة في ايجاد مخرج لمسألة دور منظمة التحرير والتمثيل الفلسطيني في المفاوضات» (عبدالعاطي محمد، **الاهرام**، ٤/٦/١٩٨٨).

ورأى أحد المراقبين «ان قضية العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية تتجاوز، في مفهومها التاريخي، اقليمياً، ما يدور الآن تحت عناوين مختلفة يغذيها الاعلام أحياناً... [و] في هذا الاطار، فان اي خلاف اردني ـ فلسطيني سيؤدي الى قلب تناقضات الانتفاضة الرئيسة؛ فبدلاً من ان تكون المواجهة مع الاحتلال الاسرائيلي، ستتحول الانتفاضة الى وقود لحسم تناقض ثانوي لا لزوم له» (مازن مصطفى، **الحوادث**، العدد ١٦٤٨، ٣/٦/١٩٨٨، ص ١٧). وذكرت مصادر عربية، في الجزائر، «ان الجهود داخل القمة العربية ستتركز على ايجاد صيغة لاتفاق اردني ـ فلسطيني بشأن التسوية السياسية المنشودة في الشرق الاوسط، وبشأن المؤتمر الدولي للسلام، حفاظاً على العلاقات المتميزة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني... [و] ان هذه القمة سوف تشكل نقطة تحول في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية» (**الاهرام**، ٧/٦/١٩٨٨).

وقد درج المسؤولون الاردنيون، في الآونة الاخيرة، على تكرار تصريحات تفيد بأن الاردن ليس بديلاً من منظمة التحرير الفلسطينية. فقد قال وزير البلاط الاردني، عدنان أبو عودة: «نقول، ونكرر، ان الاردن لن يكون بديلاً [من] منظمة التحرير. فهو [الاردن] لن ينوب عن الفلسطينيين. لن يفاوض عن الفلسطينيين في أي مكان، وفي أي محفل، وفي أي مؤتمر دولي يمكن ان يعقد؛ لأن هذا أمر فلسطيني محض؛ ولا بد للمنظمة والشعب الفلسطيني أن يتناولا قضيتهما بنفسيهما» (من مقابلة مع أبو عودة، **مصدر سبق ذكره**). وذكرت مصادر اردنية، عشية انعقاد القمة، «ان العاهل الاردني سوف يجري تعديلاً على الوزارة الاردنية... عقب مؤتمر القمة مباشرة... [وفي] ضوء نتائج القمة العربية في الجزائر... [و] انه، في حال عدم التوصل الى اتفاق اردني ـ فلسطيني، فان العاهل الاردني سوف يقصر تعيين رؤساء الوزارات على الاردنيين» (**القبس**، ٧/٦/١٩٨٨). وذكرت تقارير، مصدرها القدس المحتلة، « ان الملك حسين يتهيأ لقطع صلاته مع الضفة الغربية؛ وانه سيحل مجلس النواب الذي يضم ٣٠ نائباً فلسطينياً؛ وسيلغي المساعدات الاقتصادية للبلديات في الضفة الغربية؛ ويتوقف عن دفع رواتب ١٨ الف موظف في الاراضي المحتلة؛